أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

# مُستقبَل القوات الأجنبية في سورية

عبد الوهاب عاصي

أيلول/ سبتمبر 2021
www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

https://dimensionscenter.net/

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية © 2021

info@dimensionscenter.net

# المحتويات


**تمهيد** ..... 04

**أولاً: أسباب الوجود العسكري للقوات الأجنبية في سورية** ..... 05

1. الولايات المتحدة ..... 05
2. روسيا ..... 07
3. إيران ..... 09
4. تركيا ..... 11

**ثانياً: محدّدات انسحاب القوات الأجنبية من سورية** ..... 13

1. التسوية السياسية ..... 13
2. انتهاء المهام الأساسية ..... 13
3. الظروف الداخلية ..... 14
4. العمليات القتالية ..... 14
5. التوافُق الدولي ..... 15
6. المصالح والمخاطر ..... 15

**ثالثاً: مُستقبَل القوات الأجنبية في سورية** ..... 16

1. الولايات المتّحدة ..... 16
2. روسيا ..... 16
3. إيران ..... 17
4. تركيا ..... 18

**خلاصة** ..... 19

# تمهيد

بين عامَيْ 2011 و2021، أصبحت سورية تضمّ أكثر من 552 موقعاً عسكرياً لـ4 قوى أجنبية وهي الولايات المتّحدة وروسيا وإيران وتركيا. لم يسبق في تاريخ سورية الحديث تسجيل هذا الحجم من التواجد الأجنبي، الذي يعكس مدى التأثير الخارجي على حساب الفاعلين المحليين[1].

كانت إيران أوّل قوّة أجنبية تتدخّل عسكرياً في سورية، عندما أعلن حزب الله المشاركة رسمياً في معركة القصير غرب حمص في نيسان/ أبريل 2013. تبعتها الولايات المتحدة بقيادة التحالف الدولي التي أرسلت 50 عسكرياً بمهام استشارية لمساندة مجموعات مسلّحة محليّة في أول عملية عسكرية ضد تنظيم "داعش" جنوب شرق الحسكة في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2015.

في 26 آب/ أغسطس 2015، وقّعت روسيا اتفاقاً مع النظام السوري يمنح الحقّ لقواتها العسكرية باستخدام قاعدة حميميم جنوب شرق اللاذقية، بعد أن أعلنت في 30 أيلول/ سبتمبر التدخّل رسمياً في سورية.

ولم تتدخّل تركيا عسكرياً في سورية حتى 24 آب/ أغسطس 2017، وهو تاريخ إعلان عملية درع الفرات شمال حلب ضد تنظيم "داعش" ووحدات حماية الشعب الكردية.

وتختلف أسباب تواجد كل قوّة دوليّة عن الأخرى في سورية، هذا بصرف النظر عن المسوّغات القانونية التي يتم إرفاقها مع إعلان التدخّل الرسمي. وبطبيعة الحال، تَعتبر كل من روسيا[2] وإيران[3] أنّ تواجدهما في سورية يستند إلى صيغة قانونية، على اعتبار أنّه جاء بموجب طلب من حكومة النظام السوري في إطار مكافحة الإرهاب.

كذلك، تقول تركيا إنّ تواجدها في سورية يستند إلى صيغة قانونية؛ بموجب اتفاق أضنة (1998) الذي يمنحها الحق في التدخّل بعمق 5 كم في حال أخفقت سورية باتخاذ التدابير والواجبات الأمنية اللازمة، مثلما ينصّ عليه الملحقان الثاني والرابع.

وبالنسبة للولايات المتّحدة التي تدخّلت لمكافحة الإرهاب خارج إطار مجلس الأمن أو موافقة النظام السوري، فإنّها تستند قانونياً إلى بعض الثغرات في مواثيق الأمم المتّحدة مثل مبدأ حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه ضمن المادة 51 في ميثاق الأمم المتحدة. وكذلك، قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/60/1) لعام 2005 الذي يُسلّم بإمكانية وجود تعاوُن دولي لمكافحة الإرهاب على أن يتم وفقاً لأحكام القانون الدولي.

(1) خريطة قواعد ونقاط القوى الأجنبية في سورية، مركز جسور للدراسات، 2021/7/1: https://bit.ly/3qEUMeY
(2) خطوة غير مسار الأزمة السورية، روسيا اليوم، 2019/9/30: https://cutt.us/5Lhkp
(3) طهران: باقون في سورية طالما ترغب الحكومة والشعب السوريان بذلك، روسيا اليوم، 2021/2/14: https://cutt.us/6WPzr

# أولاً: أسباب الوجود العسكري للقوات الأجنبية في سورية

## 1. الولايات المتحدة

حتى أيلول/ سبتمبر 2021 كان لدى الولايات المتّحدة في سورية 28 موقعاً عسكريّاً مؤلفة من 25 قاعدة و5 نقاط، ضِمن 4 محافظات موزّعة على هذا النحو: 17 في الحسكة، و9 في دير الزور، و2 في حمص.

ترتبط المهمة الأساسية التي تدخّل بموجبها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتّحدة في سورية بـ"مكافحة الإرهاب". كان يُفترض أن تبدأ القوّات الأمريكية الانسحاب بعد الإعلان عن القضاء على تنظيم "داعش" نهاية شباط/ فبراير 2019، كون الرئيس السابق دونالد ترامب أبدى العزم على مغادرة قوات بلاده لسورية في 19 كانون الأوّل/ ديسمبر 2018، بعد انتهاء المهمة الرئيسية التي جاءت لأجلها.

تراجعت إدارة الرئيس دونالد ترامب عن قرار الانسحاب العسكري من سورية، بعد أن جدّدت هدف البقاء لأجل حماية البنية التحتية الحيوية لقطاع النفط، وهو مبرّر أعادت إدارة الرئيس جو بايدن صياغته في إطار منع تنظيم "داعش" من الوصول إلى الموارد والإيرادات الهامة، كما صرّح بذلك المتحدّث باسم التحالف الدولي واين ماروتو في 15 حزيران/ يونيو 2021.

**المواقع العسكرية الأمريكية في سورية منتصف 2021**

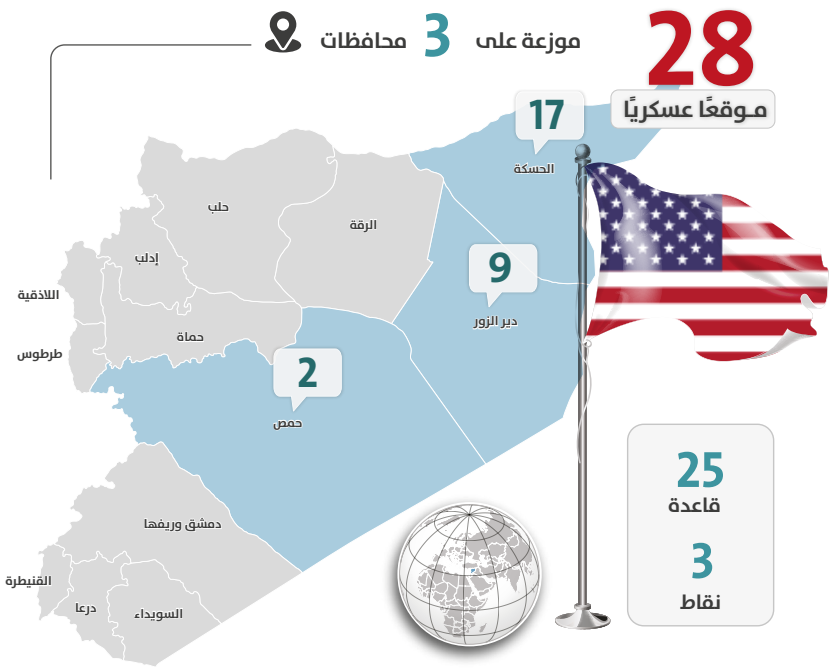

لكن في الواقع، لم يبقَ الوجود العسكري الأمريكي مرتبطاً فقط بمكافحة الإرهاب وضمان عدم عودة نشاط "التنظيمات الجهادية" وفي مقدّمتها تنظيم "داعش"، بل شمل أيضاً أهدافاً أخرى تم التصريح عنها بشكل مباشر.

ويُعتبر الضغط على إيران في سورية من بين المهامّ الملحقة بالوجود العسكري الأمريكي في سورية، وهو ما جاء في كلمة وزير الخارجية الأسبق ريكس تيلرسون في معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد الأمريكية في 17 كانون الثاني/ يناير 2018، والذي تحدّث عن خطر انتشار القوّات الإيرانية في مهاجمة مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة(4)

وبالفعل، كان الانسحاب من سورية من بين الشروط التي قدّمها وزير الخارجية السابق مايك بومبيو لإيران في 21 أيار/ مايو 2018 لرفع العقوبات الاقتصادية عنها. وبناء عليه يُمكن فهم الوجود العسكري في قاعدة التنف على الحدود بين العراق وسورية، أي لمنع إيران من إنشاء ممرّ بري نحو البحر الأبيض المتوسّط.

كذلك، إنّ حماية أمن إسرائيل يُعتبر من بين المسؤوليات المرتبطة بتواجُد القوّات الأمريكية في سورية، لا سيما وأنّ مستشار الأمن القومي السابق جون بولتن، ربط في 6 كانون الثاني/ يناير بين انسحاب الولايات المتحدة من سورية وضرورة ضمان الدفاع عن أمن إسرائيل، التي تعتمد غالباً بشكل كبير على المعلومات التي توفّرها الولايات المتحدة عن نشاط إيران العسكري في سورية بما يُساعد على تنفيذ الضربات ضد المواقع التابعة لها.

دورية أمريكية في الحسكة شمال شرق سورية

(4) ما الهدفان الرئيسيان لإستراتيجية واشنطن في سورية؟ BBC عربي، 2018/1/18: https://cutt.us/jzmEy

## 2. روسيا

حتى أيلول/ سبتمبر عام 2021 كان لدى روسيا في سورية 90 موقعاً عسكرياً موزعاً بين 31 قاعدة عسكرية وعملياتية و59 نقطة عسكرية ومراقبة ضِمن 13 محافظة موزعة على هذا النحو: 6 في إدلب، و10 في حلب، و23 في حماة، و3 في اللاذقية، و1 في طرطوس، و7 في حمص، و4 في دمشق، و4 في ريف دمشق، و8 في دير الزور، و10 في الحسكة، و7 في الرقّة، و5 في السويداء، و 2 في القنيطرة.

ترتبط المهمة الأساسية التي تدخّلت بموجبها روسيا في سورية بـ"مكافحة الإرهاب"[5]، والذي يشمل وَفْق التصنيف الخاصّ بها معظم فصائل المعارضة المسلّحة و"التنظيمات الجهادية" وفي مقدّمتها "داعش" و"هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة).

في الواقع، شكّلت مهامّ مكافحة الإرهاب غطاءً للهدف الرئيسي المتمثل بمنع النظام السوري من الانهيار، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر على القواعد العسكرية التابعة لروسيا في اللاذقية وطرطوس. كان لدى روسيا مخاوف فعلية من سقوط النظام دون توفير بديل يضمن استمرار تواجُد طويل الأمد لها في المياه الدافئة، وهي التي كانت تتطلع إلى ذلك منذ 1971 عندما أنشأت قاعدة طرطوس.

كان للوجود العسكري الروسي في سورية دور رئيسي في تطوير القوّات المسلّحة الروسية، إذ تم اختبار أكثر من 300 نوع من الأسلحة في سورية وَفْق تصريح وزير الدفاع سيرغي لافروف

بوتين يطلع على سير العمليات العسكرية في سوريا - موسكو تايمز

(5) "Russian Federation", United Nations, 2015/9/28: https://cutt.us/V1PqU

في 23 أيار/ مايو، وتم إخراج حوالَيْ 15 نوعاً من الخدمة نهائياً وإيقاف إنتاجها. ولم يُخفِ الرئيس فلاديمير بوتين في 28 من الشهر نفسه الدور الذي ساهمت به العمليات القتالية في سورية بإثبات تميّز الأسلحة الروسية. كما أنّ النزاع كان فرصة لاختبار فاعلية نظام التعليم العسكري الروسي، حيث شارك جميع قادة الأفواج والفِرَق والجيوش والمناطق العسكرية ورؤساء الأركان والخدمات في القوات المسلحة في العمليات العسكرية في سورية.

عندما تدخّلت روسيا في سورية سارعت إلى تأسيس "الفيلق الرابع – اقتحام" في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ثم "الفيلق الخامس–اقتحام" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وإعادة تشكيل بعض الوحدات العسكرية مثل "الفرقة 25 – مهام خاصة" وغيرها. كان ذلك يعكس سياسة واضحة لعملية إصلاح عسكري في مؤسسة الجيش بما يؤدي إلى تقديم نموذج بديل للتدخّل العسكري عن النموذج الغربي تجاه النزاعات في المنطقة، والذي كان يخلص إلى دولة هشة وجيش مفكّك بما يجعلها غير قادرة على فرض السيطرة على البيئة الأمنية.

ومنذ وقت مبكّر من تدخّلها في سورية عملت روسيا على الاستحواذ على عقود قطاع الطاقة، وذلك بهدف التحكّم بإمدادات الطاقة العالمية التي تمرّ من سورية، التي تُعدّ نقطة عبور لنفط وغاز المنطقة نحو أوروبا؛ بعد التحكّم بجزء كبير من خطوط الأنابيب ومنشآت التسييل والمصافي والموانئ. ولا يعني ذلك أنّ لدى روسيا أطماعاً في الاستفادة من عوائد الطاقة السورية؛ كونها لا تُشكّل شيئاً يُذكر من الحصة العالمية.

استفادت روسيا من وجودها العسكري في سورية في تعزيز دبلوماسية الوساطة ضِمن الشرق الأوسط؛ ويُمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي أدّته للتقريب بين أطراف النزاع في ليبيا واليمن وبين النظام السوري وإسرائيل وحتى بين أطراف النزاع في سورية نفسها.

## المواقع العسكرية الروسية في سورية منتصف 2021

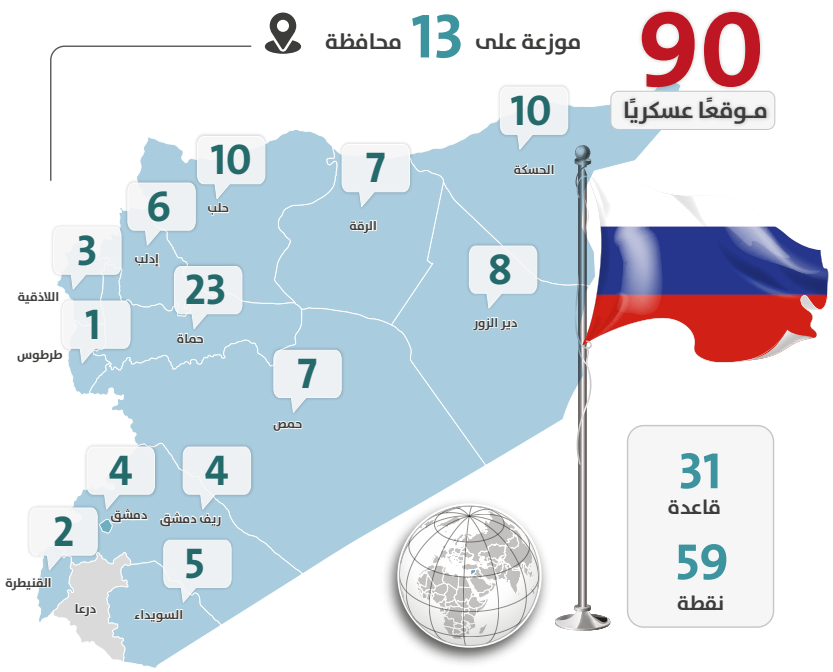

## 3. إيران

بحلول تموز/ يوليو 2021 كان لدى إيران في سورية 321 موقعاً عسكريّاً.
وتتوزّع مواقع القوّات الإيرانية في سورية بين 171 موقعًا للحرس الثوري، و 79 موقعًا لحزب الله، و71 موقعًا مشتركًا بين الحرس الثوري وحزب الله.
يعود وجود إيران في سورية إلى أيلول/ سبتمبر 2012، عندما أعلن قائد الحرس الثوري أنّ عناصر تابعة له موجودة في سورية لتقديم المساعدة غير العسكرية؛ في إشارة إلى المهامّ ذات الطبيعة الاستشارية. جاء ذلك بعد أقل من شهر على تصريح وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي بإمكانية تدخّل بلاده لصالح النظام السوري في مواجهة الإرهاب بموجب اتفاقية الدفاع المشترك (2006)[6].
إذن، كانت المهمة الأساسية التي تدخّلت بموجبها إيران في سورية تقوم على مكافحة الإرهاب، وهو تصنيف يشمل غالباً مجموعات المعارضة المسلّحة والمدنية باستثناء التي تمتلك تصاريح رسمية لمزاولة النشاط من حكومة النظام.
شكّلت مهمّة مكافحة الإرهاب غطاء بالنسبة لجهود إيران في منع سقوط النظام السوري؛

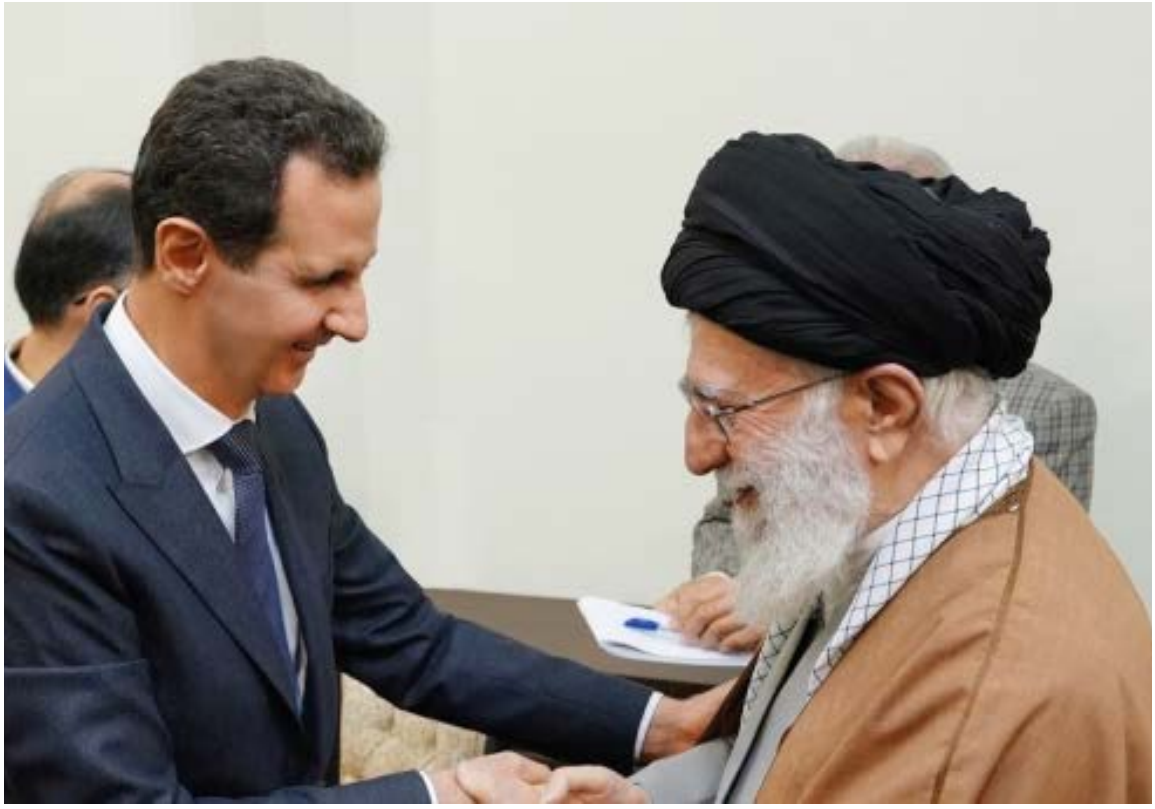

خامنئي مع رئيس النظام السوري بشار الأسد

(6) "Iran and Syria sign pact against common threats", The Daily Star, 2006/6/16: https://cutt.us/JFx1d

كونه أحد الحوامل الرئيسية لمشروعها في المنطقة، القائم على إعادة تعريف دورها كمركز لمحور إقليمي، والذي بدأت ملامحه منذ عام 2006 بإعلان بشار الأسد في آب/ أغسطس، عن تأسيس محور المقاومة الذي يضم إيران وسورية والعراق وحزب الله وفصائل من المقاومة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل.

في 13 أيار/ مايو 2021، أعلن الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، عن مشروع سكك حديدية لـ"الوصول إلى البحر المتوسط" بعد ربط بلاده بالعراق وسورية، وهو هدف تطمح إيران لتنفيذه أيضاً عَبْر الطريق الدولي الذي يصل بغداد مع دمشق وبيروت. ويُوفّر وصولها إلى مياه المتوسط قنوات للاستيراد والتصدير من المنافذ البرية والبحرية في كل من العراق وسورية ولبنان، ويضمن مشاركتها في عمليات إعادة إعمار المنطقة.

عملت إيران منذ عام 2011 على توطين "مشروع دقّة" في سورية؛ بإشراف مستشارين وخبراء من قبلها، والذي يهدف إلى إنتاج الصواريخ والقذائف عالية الدقة في سورية للتقليل من خطورة ومصاعب نقل الصواريخ من إيران إلى سورية. يشمل ذلك تقنيات أخرى مثل تصنيع الطائرات المسيّرة الحربية وغيرها، والذي يعني تحويل سورية إلى قاعدة عمليات متقدّمة ضد إسرائيل[7].

وتحويل سورية إلى قاعدة عمليات متقدّمة ضد إسرائيل يؤدي إلى تعزيز موقف إيران عسكرياً حال نشوب حرب استباقية أو بالوكالة معها، وسياسيّاً في حال الدخول بأيّة مفاوضات مع المجتمع الدولي؛ كما حصل خلال مباحثات (5+1) التي أفضت إلى الاتفاق النووي منتصف عام 2015.

**المواقع العسكرية الإيرانية في سورية منتصف 2021**

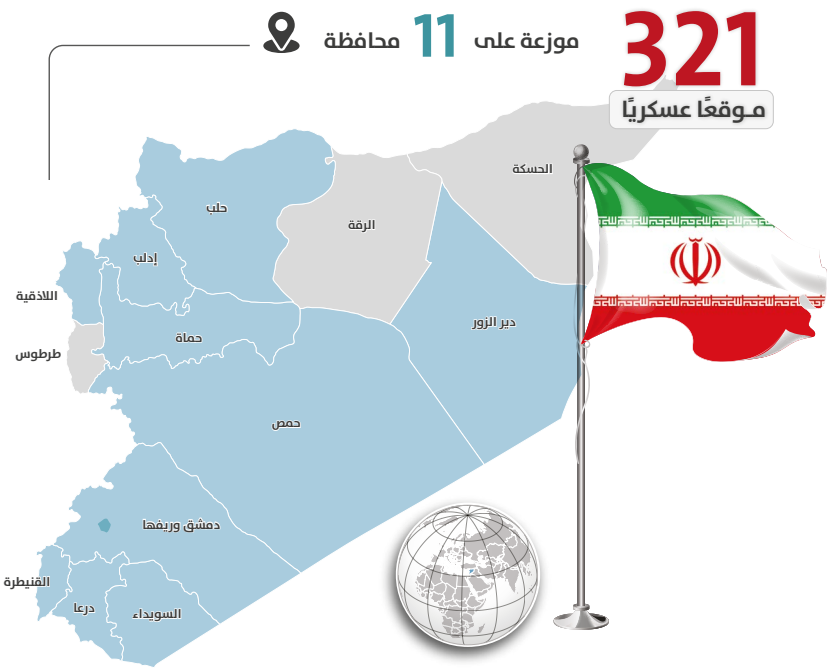


(7) خبراء: إسرائيل تسعى لمنع إيران من تحويل سورية إلى قاعدة قريبة منها، DW، 2021/4/22: https://cutt.us/vtCR3

## 4. تركيا

حتى أيلول/ سبتمبر 2021 كان لدى تركيا في سورية 119 موقعاً عسكريّاً موزّعةً بين 9 قواعد و 110 نقاط ضِمن 6 محافظات موزّعةً على الشكل التالي: 45 في إدلب، و57 في حلب، و1 في حماة، و 2 في اللاذقية، و10 في الرقّة، و4 في الحسكة.

تدخّلت تركيا في سورية عَبْر 4 عمليات عسكرية خاطفة وهي "درع الفرات" في 24 آب/ أغسطس 2016، و"غصن الزيتون" في 20 كانون الثاني/ يناير 2018، و"نبع السلام" في 9 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، و"درع الربيع" في 27 شباط/ فبراير 2020.

أرجعت تركيا سبب تدخّلها في سورية بالدرجة الأولى إلى "مكافحة الإرهاب"[8]، المتمثّل بتنظيم "داعش" وحزب العمال الكردستاني، وعملت من خلال مكافحة الإرهاب على تأمين الاستقرار المحلي وتوفير بيئة ملائمة لإظهار قدرتها على أداء دور متقدم وفعّال في هذا الملف على المستوى الدولي، وذلك من خلال إبراز آليات ونماذج مختلفة تحثّ على التعاون مع القوى الدولية الأخرى مثل الولايات المتحدة وروسيا وإيران وغيرها.

وتتطلع تركيا أن يُساهم وجودها العسكري في سورية بإعادة الأمن والاستقرار للإقليم[9]، والذي يضمن لها بيئة أفضل لتأمين مصالحها ومخاوفها، وبما يدعم سياساتها في إعادة تعريف دورها كقوة إقليمية.

ولا بدّ أن يكون أمن الحدود من بين المهامّ الرئيسية لتدخّل تركيا في سورية[10]، والذي يضمن لها عدم تدفّق موجات هجرة كبيرة؛ كتلك التي حدثت بين عامَيْ 2012 و2015، ويساهم في تقويض عمليات التهريب وتسلّل التنظيمات والميليشيات المعادية والمصنفة على لوائح الإرهاب المحلية.

وساهم وجود تركيا في سورية بتطوير القوّات المسلّحة التركية على مستوى العتاد والأداء العسكري. على سبيل المثال، كانت سورية أوّل دولة يتم فيها التأكّد من جاهزية وفعّالية الطائرة المسيرة الحربية "بيرقدار" Baykar Bayraktar TB2 بعد استخدامها لأوّل مرة في عملية درع الفرات. عمليّاً، يُساهم اختبار وتطوير القدرات الحربية والصناعات الدفاعية التركية في دعم مبيعات القطاع العسكري.

تركيا ترغب بإقامة "منطقة آمنة" بطول 32 كم داخل الأراضي السورية

(8) Erdogan says Syria operation aimed at IS jihadists, Kurdish PYD, AFP, 2016/8/24: https://cutt.us/ogzX4
(9) Recep Tayyip Erdogan, "The West Should Help Turkey End Syria's Civil War", Bloomberg, 2021/3/14: https://cutt.us/b3s8o
(10) أردوغان: تركيا قد تتقدم أكثر داخل سورية، وكالة الأناضول، 2020/1/18: https://cutt.us/IJeu9

## المواقع العسكرية التركية في سورية منتصف 2021

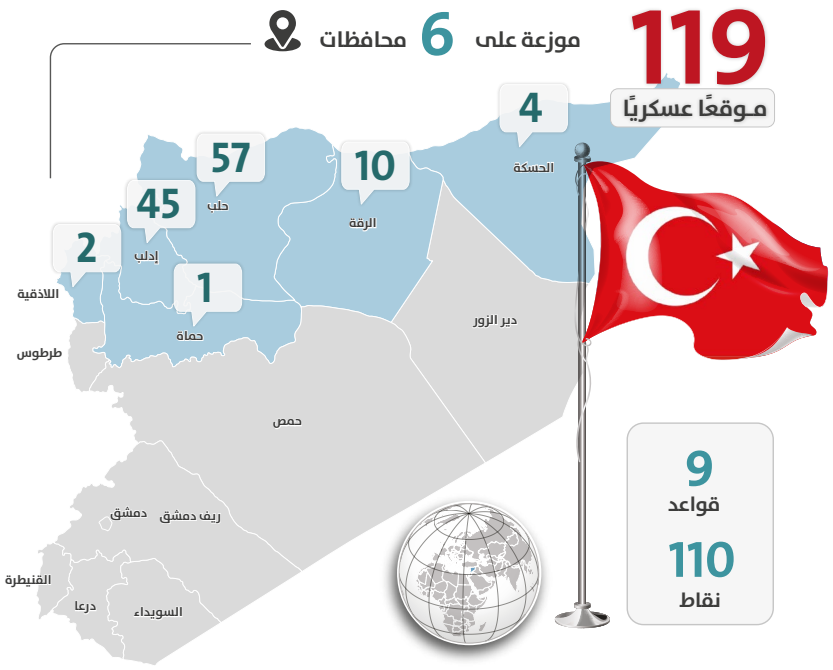

# ثانياً: محدّدات انسحاب القوات الأجنبية من سورية

## 1. التسوية السياسية

لم تتطرق العملية السياسية بين المعارضة والنظام السوري في جنيف منذ انطلاقها عام 2012 لمستقبل القوّات الأجنبية في البلاد، باستثناء مفاوضات اللجنة الدستورية التي تطرّقت فيها الوفود المُشارِكة إلى ذلك من خلال مبدأ "السيادة" منذ الجولة الثالثة نهاية آب/ أغسطس 2020، لكن دون التوصّل إلى صيغة مُتوافَق عليها.

ومع ذلك، تبدو التسوية السياسية محدِّداً رئيسياً لمصير القوّات الأجنبية في سورية، إذ إنّ مبدأ السيادة يجب أن يكون حاضراً خلال المفاوضات بين النظام والمعارضة سواء في مسار الإصلاح الدستوري أو في مسار جنيف أو أيّ مسار آخر.

نظرياً، يُفترض أن تبادر القوّات الأجنبية إلى إعلان استعدادها للانسحاب من سورية فَوْر التوصّل إلى تسوية سياسية مستدامة، وذلك التزاماً بمبدأ السيادة المنصوص عليه في القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة.

إلّا أنّ ذلك لا يمنع إصدار مجلس الأمن قراراً يتحدّد بموجبه مصير القوّات الأجنبية في سورية، على غرار القرار 1559 (2005) الذي خرجت بموجبه القوّات السوريّة من لبنان، أو على الأقل المطالبة بتنفيذ هذه الخطوة امتثالاً لنتائج التسوية السياسية؛ مثلما حثّ مجلس الأمن القوّات الأجنبية على الخروج من ليبيا منتصف نيسان/ أبريل 2021.

كذلك، فإنّ أيّ اتفاق يجب أن يشمل مصير القوّات غير الرسمية التابعة للقوى الأجنبية في سورية، وهذا يشمل بالدرجة الأولى مصير المقاتلين الأجانب من أفغانستان وباكستان وإيران ولبنان والعراق وغيرهم، وذلك بموجب قرارات واتفاقيات الأمم المتحدة للأعوام 1949 و1977 و1989.

## 2. انتهاء المهامّ الأساسية

نظرياً، يُفترض أن يكون انتهاء المهامّ القتالية محدِّداً رئيسياً لانسحاب القوّات الأجنبية من سورية، مثلما أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في 19 كانون الأوّل/ ديسمبر 2018، عن عزمه مغادرة قوّات بلاده سورية بعد انتهاء المهمة التي جاءت لأجلها.

كذلك، إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 14 آذار/ مارس 2016، وفي 11 كانون الأوّل/ ديسمبر 2017، عن سحب جزء كبير من قوّات بلاده من سورية بعد إنجاز المهمة التي كُلّفت بها.

وبصرف النظر عن الأسباب الأساسية التي دعت قيادة كِلا البلدين لإعلان الانسحاب من

سورية والرجوع عنه، فإنّ انتهاء المهامّ القتالية التي تدخّلت بموجبها القوّات الأجنبية يُفترض أن يُعطي البرلمان أو الحكومة أو الرئاسة أو هيئة تأسيسية أو هيئة حكم انتقالية في سورية مسوّغاً قانونياً لطلب انسحابها من البلاد، سواءً أكان ذلك بعد التسوية السياسية أم قبل وخلال المرحلة الانتقالية أم في حالة تجميد النزاع.
كما أنّ انتهاء المهامّ القتالية التي أعلنت بموجبها القوّة الأجنبية التدخّل في سورية يضعها أمام ضغوط داخلية من قِبل المعارضة بما يضع قيوداً أمام البرلمان لتمديد فترة وجود القوّات خارج الحدود.

## 3. الظروف الداخلية

قد تؤدي الظروف الداخلية، الاقتصادية والسياسية، بالنسبة للدول الموجودة في سورية إلى تقليص عدد قوّاتها أو انسحابها بالكامل، وذلك قبل التوصّل إلى أي تسوية سياسية أو حتى انتهاء المهامّ القتالية. على سبيل المثال، كان برنامج باراك أوباما الانتخابي عام 2009 يتضمن الانسحاب من العراق بعد تردّي الوضع الاقتصادي نتيجة أزمة قطاع العقارات في الولايات المتّحدة.
تبدو تركيا نموذجاً عن الظروف الداخلية التي تضغط نحو الانسحاب من سورية، إذ تُطالب المعارضة، مثل حزب الشعوب الديمقراطية والحزب الجيّد وحزب الشعب الجمهوري، بعودة القوّات التركية إلى البلاد؛ نظراً لسياسات الهجرة والاقتصاد والعسكرة؛ حيث تتم الدعوة باستمرار لإعادة اللاجئين بعد التنسيق مع النظام السوري وتخفيف العبء عن الاقتصاد نتيجة الإنفاق الحربي وغير ذلك.
ومع أنّ الظروف الداخلية لا تُشكّل بمفردها محدّداً أساسياً للانسحاب من سورية، إلّا أنّ توفُّر عوامل أخرى قد يُعزِّز من تأثيرها؛ كحصول المعارضة في تركيا على حضور أوسع في الحياة السياسية بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2023.

## 4. العمليات القتالية

إنّ التغيّر في خارطة السيطرة بين القوى المحلية في سورية يؤدي دوراً كبيراً في تحديد مصير القوّات الأجنبية في البلاد، إذ ينعكس اتّساع أو تقلُّص نفوذ أحد أطراف النزاع على حساب الآخر بالضرورة على عدد المواقع العسكرية التابعة للقوّات الأجنبية.
على سبيل المثال، أدّت الحملة العسكرية التي شنّها النظام السوري على منطقة خفض التصعيد التي تشمل إدلب ومحيطها مطلع عام 2020 إلى إخلاء تركيا 16 موقعاً بينها 12 نقطة مراقبة كانت قد نشرتها بموجب مذكّرة "سوتشي" (2018). مما دفعها إلى تعزيز وجودها بإنشاء ما لا يقلّ عن 40 موقعاً عسكريّاً في الفترة بين آذار/ مارس 2020 وحزيران/ يونيو 2021.
يُلاحظ أنّ القوّات التركية غيّرت من مهامّ مواقعها في منطقة خفض التصعيد لتشمل الجانب العسكري والأمني بعدما كانت تقتصر على المراقبة، كما ركّزت الانتشار على طول خطوط التماسّ مع النظام السوري بما شكّل ما يُشبه خطوط الدفاع أو الصدّ.

والتغيُّر الذي طرأ على مهامّ القوّات التركية في منطقة خفض التصعيد يُعتبر إخلالاً بمذكّرة خفض التصعيد التي تم توقيعها مع روسيا في 5 أيار/ مايو 2017. يبدو أنّ تركيا لجأت إلى تعزيز وجودها العسكري في إدلب بعد المفاوضات على مستوى الخبراء مع روسيا خلال شباط/ فبراير 2020، والتي تناولت سحب القوّات التركية إلى شمال الطريق الدولي M4 وهو ما قُوبل بالرفض.

كذلك، كان إطلاق عملية "نبع السلام" ضد قوّات سورية الديمقراطية شرق الفرات سبباً في إخلاء التحالف الدولي لمواقعه في محافظات حلب والرقّة، وتسبّب في إنشاء تركيا وروسيا لوجود عسكري في المنطقة بموجب مذكرة سوتشي (2019).

## 5. التوافُق الدولي

يُمكن أن يؤدي أي توافُق بين القوى الدولية الفاعلة في سورية إلى تحديد مصير القوّات الأجنبية وجدول زمني للانسحاب في حال القبول به. ويبدو الاسترشاد بالتفاهمات الثنائية نموذجاً على ذلك.

كان حجم ومستقبل الوجود العسكري التركي حاضراً في المفاوضات بين تركيا وروسيا منذ توقيع مذكرة موسكو (2020). كذلك، خلال المفاوضات التي عقدت بين الولايات المتحدة وروسيا عام 2016 التي تم بموجبها تقاسُم الأجواء بين شرق وغرب الفرات؛ حيث تم التطرّق إلى حجم وتوزُّع القوّات الأجنبية في سورية، ومن ثَمّ في المباحثات التي عُقدت بين الطرفين خلال عام 2018، والتي كانت تأمل فيها واشنطن بانسحاب إيران من سورية مقابل إجراء مماثل للقوّات الأمريكية[11].

على أيّ حال، يحتاج التوافق بين القوى الدولية لتحديد مصير القوّات الأجنبية في سورية إلى تفاهُمات أولية في إطار اختبار الثقة، وبعضها موجود أساساً، مثل وثائق منع التصادم أو فكّ الاشتباك بين القوّات البرية والجوية.

## 6. المصالح والمخاطر

يرتبط تواجُد القوّات الأجنبية في سورية بتحقيق المصالح الإستراتيجية وضمان حماية الأمن القومي من المخاطر القادمة منها.

وما لم يكن هناك ضرورة أمنية أو عسكرية أو سياسية لا يُمكن أن تأخذ إحدى الدول قراراً بالانسحاب من سورية، كون بقاء القوّات يعني الحفاظ على المصالح الإستراتيجية سواءً كانت اقتصادية؛ لا سيما في مجال إعادة الإعمار، أم أمنية؛ كالاستقرار وضمان عدم عودة تنظيم "داعش"، أم سياسية مثل إقامة نظام حكم يتوافق أو لا يتعارض معها على أقل تقدير، وكالالتزام بحماية أمن الحلفاء مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

(11) روبرت فورد، "ما بعد قرار أمريكا البقاء في سورية"، الشرق الأوسط، 2018/8/29: https://cutt.us/g60V1

# ثالثاً: مستقبل القوات الأجنبية في سورية

## 1. الولايات المتّحدة

لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنّ الولايات المتّحدة متجهة إلى البقاء في سورية على المدى البعيد، إذ ما يزال التوجّه العامّ سواء لدى الحزب الجمهوري أو الديمقراطي نحو تقليص الوجود العسكري في الشرق الأوسط عموماً للتفرّغ لمواجهة التحدّيات التي باتت تُشكّلها الصين.

ومع ذلك، يرتبط مستقبل القوّات الأمريكية في سورية بعدد من المحدِّدات مثل حماية منشآت النفط لمنع وصول تنظيم "داعش" إلى الموارد، ودعم القوّات المحلية –قوّات سورية الديمقراطية– لضمان عدم عودة تنظيم "داعش"، وحماية أمن إسرائيل من النشاط العسكري والأمني لإيران.

بالمقابل، في حال توصّلت الولايات المتّحدة لاتفاق مع روسيا يقضي بضمان انسحاب القوّات الإيرانية من سورية فإنّها لن تتوانى عن إخلاء منطقة شرق الفرات مع إبقاء بعض المواقع مثل قاعدة "التنف". يبدو نموذج الجنوب السوري مثالاً حقيقياً على ذلك؛ عندما قدّمت موسكو وعوداً لواشنطن بانسحاب إيران مسافة 80 كم عن الحدود مع إسرائيل مقابلَ إنهاء الدعم المقدّم للمعارضة السورية وحصر وجود القوّات الأمريكية ضِمن قاعدة التنف بقطر دائريّ يصل إلى 50 كم عن مركز القاعدة.

في الواقع، قد يبقى جزء من القوّات الأمريكية في إطار مهامّ جديدة تتعلّق بتقديم الاستشارة والتدريب العسكري ولتسهيل أو ضمان اندماج القوّات المحليّة في المؤسسة العسكرية خلال المرحلة الانتقالية. لا بدّ أن يكون ذلك باتفاق دولي أو كنتيجة للتسوية السياسية.

## 2. روسيا

من الواضح أنّ روسيا تُخطّط لبقاء طويل الأمد في سورية؛ لا سيما أنّ الرئيس فلاديمير بوتين صادَق في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 على الاتفاقية الموقّعة مع حكومة النظام حول وجود القوات الروسية في قاعدة حميميم العسكرية في محافظة اللاذقية لمدة 50 عاماً مع إمكانية تمديدها لمدة 25 سنة إضافية.

لا يبدو أنّ لدى القوّات الأجنبية الأخرى في سورية قدرة على إنهاء الوجود العسكري لروسيا سواءً بشكل مباشر أو بالحرب عَبْر الوكالة، ويُستثنى من ذلك القوّات الأمريكية التي لا توجد لديها رغبة في ذلك على الأرجح. هذا لا يعني عدم تقليص الوجود العسكري لروسيا دبلوماسيّاً أو قتاليّاً؛ إذ سبق أن أخلت مواقعها العسكرية قُبيل شنّ عملية "غصن الزيتون" في عفرين؛ بعد التنسيق مع تركيا على ذلك.

أيضاً، يُمكن الاسترشاد بما تسبّبت به العمليات القتالية ضد تنظيم "داعش" في البادية من إخلاء قاعدة "تدمر" نهاية عام 2016، في إمكانية تنفيذ انسحابات محتملة جراء العمليات القتالية مع فصائل المعارضة أو غيرها.

الحديث عن بقاء القوات الروسية لا يعني عدم تخفيض أعدادها لأسباب تتعلّق بالتكلفة الاقتصادية أو نتيجة توافق دولي أو ما قد تُفضي إليه التسوية السياسية. هذا لا يشمل بطبيعة الحال الشركات الأمنية التي قد توسّع من نطاق مهامها وعملها بناء على توصيات وزارة الدفاع والرئاسة.

ولدى روسيا مجموعة من الدوافع أو المسوّغات التي قد تسوقها للحفاظ على وجودها العسكري في سورية حتى بعد انتهاء المهامّ الأساسية؛ مثل ضمان الاستقرار السياسي والأمني سواءً عَبْر خطّة الإصلاح المؤسساتي أو بموجب توصيات التسوية السياسية، عدَا احتمال البقاء في إطار مهامّ حراسة وتدريب واستشارة.

## 3. إيران

تستعد إيران لوجود عسكري طويل الأمد في سورية؛ وهو ما يُمكن تفسيره من خلال عمليات التجنيس واسعة النطاق لأُسَر المقاتلين التابعين لها من أصول متعدّدة، وإنشاء قوّات محلية تدين بالولاء لها، وتوطين صناعاتها العسكرية مثل مشروع "دقّة" الصاروخي وإنتاج الطائرات المسيّرة الحربية وغير ذلك.

إلّا أنّ مصير وحجم الوجود الإيراني يتأثر بعدد من المحدِّدات، وهي توصُّل الولايات المتحدة لاتفاق مع روسيا، أو مع إيران في إطار الاتفاق النووي الجديد، والعمليات القتالية، والتسوية السياسية.

على سبيل المثال، قُبيل تدخُّل روسيا عسكرياً في سورية في أيلول/ سبتمبر 2015، تراجع حضور القوّات الإيرانية لأقصى حدّ أمام فصائل المعارضة ما أنذر بتهديد معاقل النظام في العاصمة والساحل.

ومنذ خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في أيار/ مايو 2018، كان من بين شروط العودة إلى الاتفاق مناقشة السياسة الخارجية لإيران والتي تتضمن الوجود العسكري خارج الحدود بما فيه سورية، وحافظت إدارة جو بايدن على هذه المطالب خلال مفاوضات "فيينا" في عام 2021، بصرف النظر عن النتيجة التي قد يتم التوصّل إليها.

لطالما ربطت إيران وجودها في سورية بالمهامّ الاستشارية لا العسكرية، وهو ما يعطيها مرونة في التعامل مع أيّة مطالب لانسحاب القوّات غير الرسمية التابعة لها، مع الإبقاء على حضور أمني لحماية المواقع الدينية والمنشآت الاقتصادية وغيرها.

## 4. تركيا

قد لا تمتلك تركيا القدرة الكافية للحفاظ على وجود طويل الأمد في سورية لأسباب عديدة منها العمليات القتالية، والظروف الداخلية، والتسوية السياسية، وغيرها.

ومع ذلك، تأمل تركيا الإبقاء على قوّاتها في سورية لحماية الأمن القومي وأمن الحدود وإثبات القدرة على أداء دور فاعل في الحفاظ على استقرار المنطقة بناء على العمل الدولي المشترك.

ينصبّ تركيز تركيا على إقامة منطقة آمنة على طول الشريط الحدودي مع سورية بعمق يتراوح بين 15 و30 كم، وقد تضطر تركيا للتراجع تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية إلى داخل هذه المنطقة على أن يكون هناك تغيير للمهامّ من عسكرية إلى أمنية ولوجستية، مع تقليص لعدد القوّات والاستعاضة عنها بأخرى تابعة للمعارضة أو مشتركة.

في الواقع، لن تتوانى تركيا عن اشتراط عدم وجود أيّة قوّة عسكرية غيرها على طول الشريط الحدودي مع سورية، باستثناء المشاركة في مهامّ أمنية مثل المراقبة والاستطلاع الجوي وغير ذلك، على أن يكون هناك ضمانات لاستمرار وقف إطلاق النار وعودة اللاجئين والمشاركة في إعادة الإعمار وفي حماية الحركة التجارية الدولية.

يبدو نموذج ليبيا مثالاً يُمكن الاسترشاد به في حالة سورية، إذ إنّ تركيا ربطت استمرار وجودها بالمهامّ الأساسية التي تدخّلت بموجبها بالخدمات الاستشارية والتدريبية. في سورية قد تلجأ تركيا لتوقيع بروتوكول مماثل على أرضية اتفاق أضنة (1998) على أن يشمل مهامّ عسكرية وأمنية في إطار مكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار.

# خلاصة

يبدو من الصعب انسحاب القوّات الأجنبية من سورية قبل توصّل أطراف النزاع إلى تسوية سياسية مستدامة، وقد يطول الوجود العسكري الأجنبي في حالة تجميد النزاع، ولن تتوانى جميع الدول عن التأسيس لبدائل تُحافظ لها على بقاء طويل الأمد في البلاد حتى وإن كان بأشكال غير عسكرية.

قد يكون نموذج العراق وأفغانستان مثالاً عن الفترة الزمنية التي يُمكن أن تبقى فيها القوّات الأجنبية في سورية مع غياب التسوية السياسية المستدامة، أو في حال ارتفاع مستوى التهديد الأمني من قِبل تنظيم "داعش" أو غيره من التنظيمات الجهادية.

مع أنّ الصدام العسكري بين القوى الأجنبية في سورية يُعتبر احتمالاً مستبعَداً، إلّا أنّ مجرّد حصوله وتجاوُز اتفاقيات فكّ الاشتباك، قد يؤدي إلى زيادة حضور بعض الدول على حساب الأخرى، والذي يُفترض أن ينعكس على مصير بقيّة القوّات الأجنبية وحتى المحلية.

عموماً، إنّ وجود القوّات الأجنبية في سورية لا بدّ أن يؤثر على شكل التسوية السياسية وعلى شكل نظام الحكم في البلاد، كما أنه بالمقابل يتأثر ويتوقف مصيره على هذه العوامل.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية


\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net